

السياسات والتشريعات الداعمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم في دولة الكويت

دانة الدعيج

أستاذ مساعد — كلية القانون الكويتية العالمية

d.alduaij@kilaw.edu.kw

Abstract

This paper examines the Kuwaiti framework of policies and legislation supporting the inclusion of students with disabilities in education, grounded in the international framework (the Salamanca Statement, the Convention on the Rights of Persons with Disabilities, and the 2030 Sustainable Development Goals). It analyses the Kuwaiti legislative architecture from the Constitution through to Law No. 8 of 2010.

The study identifies a legislative gap in the absence of any explicit obligation requiring private universities to admit students with disabilities, and presents the experience of Kuwait International Law School as a field model of effective inclusion practice. It concludes with a set of recommendations to bridge this gap and to develop practical implementation mechanisms.

الكلمات المفتاحية: الدمج التعليمي · ذوو الإعاقة · التشريعات الكويتية · التعليم العالي الخاص
· القانون رقم 8 لسنة 2010

السياسات والتشريعات الداعمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم في دولة الكويت

نموذج ميداني: كلية القانون الكويتية العالمية

دانة الدعيج

أستاذ مساعد

كلية القانون الكويتية العالمية (KILAW) – دولة الكويت

d.alduaij@kilaw.edu.kw

الملخص

تبحث هذه الورقة في منظومة السياسات والتشريعات الكويتية الداعمة لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم، مستندةً إلى الإطار الدولي (إعلان سالامانكا، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأهداف التنمية المستدامة 2030)، ومحللةً المنظومة التشريعية الكويتية بدءاً من الدستور وصولاً إلى القانون رقم 8/2010. وترصد الورقة فجوةً تشريعية في غياب إلزام الجامعات الخاصة بقبول ذوي الإعاقة، وتقدم تجربة كلية القانون الكويتية العالمية نموذجاً ميدانياً لممارسات الدمج الفعلي، مقترحةً جملته من التوصيات لسد هذه الفجوة وتطوير آليات التطبيق.

الكلمات المفتاحية – الدمج التعليمي؛ ذوو الإعاقة؛ التشريعات الكويتية؛ التعليم العالي الخاص؛ القانون رقم 8 لسنة 2010.

1. المقدمة

يمثل دمج الطلبة ذوي الإعاقة في منظومة التعليم العام أحد أبرز التحولات التربوية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، إذ يركز على مبدأ المساواة في الحق في التعليم بوصفه حقاً أصيلاً لجميع الأفراد بصرف النظر عن احتياجاتهم الخاصة. وقد انعكس هذا التحول على مستوى السياسات والتشريعات الدولية والوطنية، بما فيها التشريعات الكويتية التي قطعت شوطاً ملموساً في بناء منظومة قانونية داعمة للدمج، وإن ظلّ الطريق نحو التطبيق الكامل يستوجب مزيداً من التكامل المؤسسي.

2. الإطار الدولي

تستند سياسات الدمج التعليمي في الكويت إلى جملة من الوثائق الدولية، وتختلف في طبيعتها القانونية بين المبادئ التوجيهية والالتزامات التعاهدية والأهداف التنموية.

2.1 إعلان سالامانكا وإطار العمل (1994)

يُعدّ إعلان سالامانكا وإطار العمل المصاحب له من أبرز المراجع الدولية للتعليم الشامل. إذ أكد أن التعليم حقٌ أصيل لكل طفل بصرف النظر عن طبيعة إعاقته، وأن الدمج في المؤسسات التعليمية النظامية هو الأصل فيما تُعدّ الصفوف الخاصة استثناءً. ويتناول إطار العمل تكييف المناهج، وإعداد المعلمين وتأهيلهم، والتقنيات المساعدة، والتدخل المبكر والتنسيق بين القطاعات [6].

غير أن الإعلان وإطار العمل يظّلان في حدود التوصيات غير الملزمة، مما يجعلهما مرجعاً فكرياً لا أداة قانونية نافذة. وقد شاركت الكويت في المؤتمر العالمي بشأن تعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة الذي اعتمدهما عام 1994 [9].

2.2 اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)

جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتكرس المبادئ ذاتها في إطار قانوني دولي ملزم، إذ انتقلت بالتعليم الشامل من التوصية إلى الحق المكفول. وتُلزم المادة 24 من الاتفاقية الدول الأطراف بضمان نظام تعليمي شامل على جميع المستويات بما فيها التعليم العالي، وتوفير التسهيلات المعقولة والدعم الفردي اللازم، فضلاً عن تأهيل المتعلمين ذوي الإعاقة مهنيّاً وتمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع.

ولا تقتصر الاتفاقية على التعليم، بل تمتدّ لتشمل العمل والصحة والمشاركة السياسية والأهلية القانونية الكاملة [4]. وقد انضمت الكويت إلى الاتفاقية عام 2013 [10]. وتخضع الدول الأطراف لآلية التقارير والمراجعة أمام اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للمادتين (35 و 36) [4].

2.3 الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد (2030)

يولي الهدف الرابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 عنايةً خاصة بضمان التعليم الجامع والمنصف ذي الجودة، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

وتنصّ الغاية الثالثة (4.3) من هذا الهدف على ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد الميسور التكلفة بحلول عام 2030. فيما تركز الغاية الخامسة (4.5) القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفتيات الضعيفة، بما فيها الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال في الأوضاع الهشة.

ويدعو الهدف عبر الغاية (4.a) إلى بناء المرافق التعليمية التي تراعي الإعاقة وتهيئة بيئة تعليمية فعّالة ومأمونة للجميع، فضلاً عن الزيادة في أعداد المعلمين المؤهلين (الغاية 4.c). وما يميز هذا الهدف عن

الفاعلة في العملية التعليمية [3].

4. الإطار المؤسسي الداعم

أنشأ القانون رقم 8 لسنة 2010 منظومةً مؤسسية متكاملة لضمان تنفيذ أحكامه، تتصدّرها الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة التي أُسست بموجب المادة 47 بوصفها شخصية اعتبارية مستقلة تخضع لإشراف النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

وتضطلع الهيئة باختصاصات تشريعية وتنفيذية ورقابية شاملة، من أبرزها: إقرار السياسة العامة لرعاية ذوي الإعاقة وتأهيلهم، ووضع القواعد الأساسية لتحديد احتياجاتهم، وإعداد الخطط المتكاملة لرعايتهم ومتابعة تنفيذها، فضلاً عن دراسة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بشؤون ذوي الإعاقة وإبداء الرأي بشأنها، وتقديم تقرير سنوي لمجلس الأمة ومجلس الوزراء (المادة 48).

ويتولى الإشراف الأعلى على الهيئة مجلس أعلى برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، يضم في عضويته وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزير الصحة، ووزير التربية، ووزير التعليم العالي، مما يضمن التنسيق الوزاري المباشر في ملف التعليم (المادة 49).

وعلى المستوى التنفيذي، أنيط بوزارة التربية تحديداً التزامان مباشران: توفير دورات تدريبية لكافة المعلمين في المدارس الحكومية للكشف المبكر عن صعوبات التعلم وبطئه وكيفية التعامل معها، وإنشاء المراكز المتخصصة بتقييم هذه الحالات اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون (المادة 9). ويساند ذلك مجلس إدارة يُمثّل فيه عدد من الوزارات المعنية، إلى جانب ممثلين من جمعيات النفع العام ومن ذوي الكفاءة والخبرة في شؤون الإعاقة (المادة 52).

وعلى مستوى التطبيق الميداني، أوجب القانون تعيين مشرفين متخصصين من ذوي الاختصاص الاجتماعي والنفسي للإشراف على رعاية ذوي الإعاقة ومتابعة الجهات الملزمة بواجباتها (المادة 26)، كما أنشأ القانون منظومة الضبط القضائي من خلال تحديد المكلفين بتطبيقه ومنحهم الصلاحيات اللازمة (المادة 68). وتُعَدُّ اللجنة الفنية المختصة ركيزة تنفيذية محورية في هذه المنظومة، إذ تضمّ متخصصين في مجال الإعاقة وتختص بإصدار شهادات الإعاقة وتقرير الاحتياجات التأهيلية والتعليمية لكل حالة على حدة [3].

وعلى مستوى التعليم العالي الخاص، تُدرج الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن الفئات المشمولة بالتقديم ل خطة البعثات الداخلية. وتمثّل هذه الإتاحة أحد المسارات الداعمة لالتحاقهم بالتعليم العالي الخاص، مع التمييز بين القبول الأكاديمي في الجامعة أو الكلية والقبول في البعثة الداخلية [12].

سابقه أنه يربط التعليم الشامل بمنظومة التنمية الإنسانية الشاملة، ويلتزم الدول بتخصيص الموارد وقياس التقدم عبر مؤشرات دولية موحّدة تمكّن من المساواة والمتابعة [5]. وقد تبنت الكويت أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015، وعملت على إدماجها في الخطة الإنمائية ضمن رؤية الكويت 2035 [11].

3. المنظومة التشريعية الكويتية

3.1 الدستور الكويتي (1962)

يُرسى الدستور الكويتي الأساس القانوني لمبدأ التعليم الشامل لكافة الكويتيين دون أي تمييز. فقد أقرّت المادة 40 منه أن التعليم حقٌّ للكويتيين، تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، فيما تُلزم المادة 11 الدولة بتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال كفالتها المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل. كما تُوفّر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، وهذا يشمل بالضرورة الأشخاص من ذوي الإعاقة [1].

3.2 قانون رعاية المعاقين رقم 49 لسنة 1996 (مُلغى)

شكّل هذا القانون نقطة الانطلاق التشريعية الأولى في الكويت في مجال رعاية ذوي الإعاقة، إذ أرسى حقّ الشخص ذي الإعاقة في التعليم والتأهيل، وأوجب على الجهات الحكومية توفير خدمات الرعاية التعليمية [2]. وقد ألغى هذا القانون بموجب المادة 70 من قانون رعاية ذوي الإعاقة الجديد رقم 8 لسنة 2010، مع الإبقاء على القرارات التنفيذية الصادرة بموجبه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون الجديد [3].

3.3 قانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التشريع الحالي)

يمثّل هذا القانون التشريع الحالي الذي ينظّم حقوق ذوي الإعاقة في الكويت. وهو يُرسى منظومةً قانونية متكاملة لضمان حق التعليم وتكافؤ الفرص لهذه الفئة.

وقد كفل القانون توفير الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل الدراسية بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة، مع مراعاة القدرات الجسدية والحسية والذهنية لكل فرد (المادة 4، بند 3). كما أوجب القانون توفير الترتيبات التيسيرية اللازمة داخل الفصول الدراسية وفي الامتحانات على اختلاف مراحلها، ومراعاة احتياجات التواصل واللغة بما يشمل لغة الإشارة وطريقة برايل، فضلاً عن إلزام وزارة التربية بتأهيل جميع المعلمين وتدريبهم على الكشف المبكر عن صعوبات التعلم وتوفير المراكز المتخصصة (المادة 9).

وفي إطار مبدأ الدمج الشامل، ألزمت المادة العاشرة الجهات الحكومية باتخاذ كافة الترتيبات الإدارية والتنظيمية اللازمة لدمج ذوي الإعاقة في المناهج التعليمية وبرامج التأهيل، تمهيداً لاندماجهم في المجتمع وسوق العمل.

وامتداداً لهذا الحق إلى مرحلة التعليم العالي، خصّص القانون نسبةً من المنح الدراسية والابتعاث داخل الكويت وخارجها لذوي الإعاقة (المادة 11)، وأتاح استمرار الدعم المالي الشهري حتى سن السادسة والعشرين لمن يواصل دراسته الجامعية (المادة 29). وتكتمل هذه المنظومة بإلزام الدولة بتوفير الأجهزة المساعدة والمعدات التعليمية التقنية مجاناً لذوي الإعاقة (المادة 44)، مما يساعد على مشاركتهم

5. دراسة حالة: كلية القانون الكويتية العالمية نموذجاً

يرجع اختيار كلية القانون الكويتية العالمية كدراسة حالة في هذه الورقة إلى سببين: الأول السياسة المؤسسية التي تنتهجها الكلية في دمج الطلبة من ذوي الإعاقة بما تحويه من ترتيبات تيسيرية موزعة على أربعة محاور، وكذلك التجارب العملية التي جسدت تطبيق هذه السياسة في الواقع على النحو المبين أدناه.

5.1 السياسة المؤسسية للدمج

تجسد كلية القانون الكويتية العالمية حالةً ميدانية لتطبيق مبدأ الدمج التعليمي في مرحلة التعليم الجامعي، إذ تنتهج سياسةً مؤسسية تقوم على الاعتقاد بأن الكفاءة القانونية والنجاح الأكاديمي لا يرتبطان بطبيعة القدرات الجسدية أو الحسية. وتضم الكلية حالياً أكثر من عشرين طالباً وطالبة من ذوي الإعاقة، يحظون بمنظومة دعم مؤسسي متكاملة تمتد من لحظة القبول حتى التخرج.

5.2 منظومة الترتيبات التيسيرية المعتمدة

اعتمدت الكلية جملةً من الترتيبات التيسيرية الموزعة على أربعة محاور [13]:

أ. **البيئة المعمارية:** تهيئة مباني الكلية كافة لاستقبال ذوي الإعاقة الحركية، شامله المصاعد الكهربائية ودورات المياه المخصصة والمداخل المجهزة لكراسي الإعاقة.

ب. **الإجراءات الإدارية:** مراعاتهم عند التقدم للتسجيل في برامج الماجستير ممن لم يستوف شروط القبول التام، بشرط ألا يقل تقديره في ليسانس القانون عن 2.33 أو ما يعادله في الأنظمة الأخرى.

ج. **الدعم الأكاديمي:** يشمل متابعة التحصيل الدراسي وتدريب أعضاء هيئة التدريس على التعامل مع حالات صعوبات التعلم، وتخصيص المقاعد الأمامية، وإتاحة تسجيل المحاضرات صوتياً، وتزويد الطالب بنسخ الشرائح التعليمية، وتقديم جلسات المتابعة والتقوية.

د. **تسهيلات التقييم:** تمديد وقت الاختبارات بجميع أنواعها، وتوفير كاتب للطالب عند الاقتضاء، وإتاحة الامتحانات الشفوية بدلاً عن الكتابية، والإعفاء من العروض التقديمية أمام القاعة، وتشكيل لجان اختبار مستقلة.

5.3 نماذج تطبيقية

النموذج الأول – الدمج الكامل لثلاث طالبات من الصم والبكم: يُعد هذا النموذج من أبرز تجارب الدمج الشامل في تاريخ الكلية، إذ تواصلت جمعية خيرية مع الكلية لإلحاق ثلاث طالبات من الصم والبكم كمنقطعٍ عن الحياة الاجتماعية، فاستجابت الكلية بقبولهن والإعفاء الكامل من رسومهن الدراسية. وأنشأت الكلية لهن بيئةً أكاديمية متكاملة، شملت: توفير مترجم لغة إشارة متخصص من المعاهد الحكومية يرافقهن يومياً في جميع المحاضرات على نفقة الكلية، وبناء جدول دراسي موحد يجمعهن في الشعب والمسار ذاتهما، مع متابعة مباشرة من عمادة شؤون الطلبة. وقد أسفرت هذه التجربة عن تخرج الطالبات الثلاث بنجاح وتكرimen في الحفل الرسمي. والأجدر بالإشارة أن إحداهن وُفرت لها فرصة العمل في الكلية، حيث تشغل حالياً وظيفة في الكلية بدأت في المكتبة ثم انتقلت إلى أعمال الأرشفة وتدقيق الشهادات، ويُستعان بها أحياناً في لجان الكنترول [7] [8].

النموذج الثاني – طالب ماجستير كفيف: لا تقتصر تجربة الدمج في الكلية على مرحلة البكالوريوس، إذ أتاحت الكلية برامج الدراسات العليا لذوي الإعاقة أيضاً. ومن أبرز الأمثلة على ذلك طالب ماجستير كفيف أنجز رسالته في القانون باللغة الإنجليزية، وشارك في مسابقة قانونية دولية باسم الكلية، وقدم ورقة علمية في مؤتمر الكلية البحثي، في دليل على أن الإعاقة البصرية لا تحول دون الإسهام في البحث القانوني الأكاديمي [8].

6. الفجوات والتوصيات

على الرغم من متانة الإطار التشريعي في دولة الكويت، تظل ثقة فجوات تستوجب المعالجة. وفيما يلي كل فجوة مقرونة بالتوصية المقترحة للمعالجة.

الفجوة التطبيقية: يبقى التطبيق الفعلي متفاوتاً بين المؤسسات التعليمية، ويفتقر في أحيان كثيرة إلى آليات رقابة ومساءلة فاعلة. التوصية: إنشاء آليات رقابة دورية لقياس مدى الالتزام المؤسسي بمعايير الدمج والإفصاح عن نتائجها.

شُح الكوادر المتخصصة: لا يزال توفّر المعلمين المؤهلين في مجال التربية الدامجة دون المستوى المطلوب. التوصية: دمج منهج التربية الشاملة في برامج إعداد المعلمين وتأهيل أعضاء هيئة التدريس بصورة إلزامية.

التعليم العالي: تظل إجراءات الدمج في مرحلة التعليم الجامعي أقل وضوحاً تشريعياً وأقل شمولاً مقارنةً بالتعليم العام. التوصية: تطوير لوائح تنفيذية تخصصية للتعليم العالي تبين الترتيبات التيسيرية اللازمة على مستوى الجامعات والكليات.

الجامعات الخاصة وغياب الإلزام بالقبول: على الرغم من أن القانون رقم 8 لسنة 2010 يلزم الجهات الأهلية التي تستخدم أكثر من خمسين عاملاً كويتيًّا بتخصيص نسبة 4% من وظائفها لذوي الإعاقة (المادة 14)، إلا أنه لم يلزم الجامعات الخاصة صراحةً بقبول الطلاب ذوي الإعاقة أو توفير الترتيبات التيسيرية اللازمة لهم، إذ خاطبت المواد التعليمية الرئيسية (المواد 4 و 9 و 10) «الحكومة» دون الجهات الأهلية. وتُشكل هذه الثغرة إشكاليةً تشريعية في ظلّ التوسع الملحوظ في قطاع التعليم العالي الخاص في الكويت، مما يُفضي إلى تفاوت في ضمانات حق التعليم الدامج بحسب طبيعة المؤسسة التعليمية، حكومية كانت أم خاصة. التوصية: سدّ هذه الفجوة التشريعية بتعديل القانون رقم 8 لسنة 2010 أو إصدار قرار يلزم مؤسسات التعليم العالي الخاصة صراحةً بقبول الطلاب ذوي الإعاقة وتوفير الترتيبات التيسيرية اللازمة لهم، على غرار الالتزامات المفروضة على المؤسسات الحكومية، تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بصرف النظر عن طبيعة المؤسسة التعليمية.

التوعية المجتمعية: تحتاج ثقافة القبول والدمج داخل البيئة التعليمية إلى مزيد من التغذية عبر برامج مؤسسية منهجية. التوصية: تبني برامج مؤسسية منهجية لتعزيز ثقافة القبول والدمج داخل البيئة التعليمية.

7. الخاتمة

تكشف هذه الورقة أن الكويت بنت منظومةً تشريعية ومؤسسية داعمة لدمج ذوي الإعاقة في التعليم، غير أن الطريق نحو التطبيق الكامل لا يزال يستوجب مزيداً من التكامل. فالقانون رقم 8 لسنة 2010 أرسى ضمانات تعليمية جوهرية، إلا أن ثغرةً تشريعية جوهرية

[12] وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، «الجامعات الخاصة: فتح باب التسجيل لخطة البعثات الداخلية للعام الجامعي 2026/2027»، الجريدة، 3 أغسطس 2026، متاح على www.aljarida.com.

[13] كلية القانون الكويتية العالمية، دليل الطالب 2024-2025، الكويت، ص. 14، 16.

تبقى قائمة في غياب إلزام صريح للجامعات الخاصة، في حين تُثبت تجربة كلية القانون الكويتية العالمية أن الدمج الحقيقي ممكن حين تتحوّل القيم إلى إجراءات مؤسسية فعلية. والانتقال من مرحلة التشريع إلى مرحلة التطبيق الفعّال يستلزم لوائح تنفيذية أكثر تخصصاً، وآليات رقابة فاعلة، وكوادر بشرية مؤهلة، ذلك أن الدمج ليس امتيازاً تمنحه المؤسسات بحسن نيتها، بل حقٌّ يكفله القانون ويستحق أدوات إنفاذ ترقى إلى مستواه.

المراجع والهوامش

- [1] دولة الكويت، دستور دولة الكويت، 1962.
- [2] دولة الكويت، القانون رقم 49 لسنة 1996 بشأن رعاية المعاقين، 1996.
- [3] دولة الكويت، القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2010.
- [4] الأمم المتحدة، «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، مج. 2515، ص. 3. اعتمدت في 13 ديسمبر 2006، ودخلت حيز النفاذ في 3 مايو 2008.
- [5] الجمعية العامة للأمم المتحدة، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، القرار 70/1، الوثيقة A/RES/70/1، 25 سبتمبر 2015.
- [6] اليونسكو، إعلان سالامانكا وإطار العمل في مجال التربية لذوي الاحتياجات الخاصة، المؤتمر العالمي للتربية الخاصة، سالامانكا، إسبانيا، 7-10 يونيو 1994، الوثيقة ED-94/WS/18.
- [7] ع. الصمد، «برنامج ماما كفاية»، مقابلة تلفزيونية، تلفزيون الكويت، 2025.
- [8] ص. العتيبي، عميد شؤون الطلبة في كلية القانون الكويتية العالمية، مقابلة شخصية أجرتها الباحثة بشأن الطالبات ذوات الإعاقة اللاتي تخرجن من كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 17 سبتمبر 2026.
- [9] UNESCO and Ministry of Education and Science, Spain, World Conference on Special Needs Education: Access and Quality—Final Report, Salamanca, Spain, June –7 1994 annex VI, pp. 112–111, 10. متاح على files.eric.ed.gov/fulltext/ED384189.pdf.
- [10] United Nations, “Convention on the Rights of Persons with Disabilities: Kuwait – Accession,” United Nations Treaty Collection, Aug. 22 2013. متاح على treaties.un.org.
- [11] State of Kuwait, Kuwait Voluntary National Review: 2019 Report on the Implementation of the 2030 Agenda to the UN High-Level Political Forum on Sustainable Development, 2019 p. 11. متاح على digitallibrary.un.org.